الرسالة الرابعة :

الإِسْلامُ وَالإِيمَانُ وَمَنْزِلَةُ العَمَلِ مِنَ الدِّينِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إنه لا بيان لمعاني القرآن أتمَّ من بيان النبي ﷺ، ولا تفسير أوضح من تفسيره، فالرسول ﷺ؛ أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها، فهو فوق كل أحد في (العلم، والإرادة، والقدرة)، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، وغير الرسول ﷺ لا يقاربه في شيءٍ من ذلك، فالواجب على كل مسلم – عند التنازع في معاني القرآن – الرد إلى سنة رسول الله ﷺ.

ولقد كثر كلام الناس في حقيقة الإيمان والإسلام، وكثر نزاعهم واضطرابهم، من حين خرجت الخوارج المارقة المكفرة.

والخطأ في اسم الإيمان ليس كالخطأ في غيره من الأسماء، فأحكام

الدنيا والآخرة متعلقة باسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق، كالوعد والوعيد في الدار الآخرة، والموالاة والمعاداة، والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا.

ولذلك ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الواردة في القرآن والحديث، إذا عُرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ، لم يُحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حده بالشرع، كالصلاة والزكاة، ونوع يعرف حده باللغة، كالشمس، والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف، كلفظ (المعروف) في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج، وكذلك اسم الخمر والسرقة والزنا والربا والغيبة وغيرها، قد بين الرسول ﷺ ما يراد بها في كلام الله ورسوله، فمن بيان النبي ﷺ يعرف معناها، ولو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ لم يقبل منه.

واسم الإيمان والإسلام وكذلك النفاق والكفر، هي أعظم من هذا كله، فالنبي ﷺ قد بين المراد بهذه الألفاظ بيانًا لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك باشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك، فبيان الله ورسوله لهذه الأسماء شاف كاف.

بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة عند الخاصة

والعامة، ظاهرة في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة، وبخاصة اسم الإيمان؛ فقد عُلم معناه وأركانه وموجباته وشعبه، وخُلُقُه وطعمه وحلاوته وشطره وصريحه وحقيقته، فماذا بقي**؟!**.

وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل، لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالًا.

وكتبه:

منصور بن عبد العزيز السماري

الفصل الأول:

معنى الإسلام

إن من بيان الله ورسوله لمعنى الإسلام، ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾[آل عمران: ١٩]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾[آل عمران: ٨٥]، ويقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: ٣]، فالإسلام؛ دينٌ وملة، ناسخٌ لجميع الأديان الأخرى، أكمله الله، فلا يُزاد فيه.

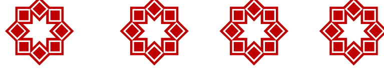
أركانه خمسة كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعند مسلم من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الإسلام فقال: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ».

إذًا فالإسلام دين، والدين مصدر دان يدين دينًا: إذا خضع وذل، وهو في بيان الله ورسوله، خضوع وذل لله بأقوال وأفعال مخصوصة،

وهي المباني الخمس، الشهادتان والصلاة والزكاة والصوم والحج، فمن جاء بها فقد أظهر الاستسلام لله وحده؛ فالعبد يدخل حينها في الإسلام؛ قال تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، فتحصل له بذلك العصمة في الدنيا لدمه وماله وعرضه، ونكل سريرته إلى الله، وليس كل مسلم مؤمن، يعني: الإيمان الذي ينجو به في الآخرة، فربما كان منافقًا.

فالإسلام ضده الكفر الظاهر من الأقوال أو الأفعال أو التروك.



الفصل الثاني:

معنى الإيمان

أما الإيمان فيقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤] ففي هذه الآية ينفي الله عن هؤلاء الأعراب الإيمان ويثبت لهم الإسلام؛ فحرف «لما» يُنفى به ما قرب وجوده وانتُظر ولم يوجد بعد، فلما قالوا: «آمنا» قيل: لم تؤمنوا بعد؛ بل الإيمان مرجو منتظر منكم أن يدخل في قلوبكم؛ بعد دخولكم في الإسلام، ولهذا فسر النبي ﷺ الإيمان: بإقرار القلب وخضوعه، فقال في حديث: جبريل: «**الْإِيمَان: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، وهذا الإيمان الذي في القلب، من أركان الإيمان الستة لا يصح إلا إذا أتى بالإسلام الظاهر، ولذلك إذا أفرد الإيمان بالتعريف في النصوص الشرعية شمل الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، فكل ما يحبه الله ورسوله يدخل في اسم الإيمان إذا أُطلق في الكتاب والسنة؛ كما فسره النبي ﷺ في حديث شعب الإيمان، فقال: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**» [متفق عليه]، وكما بينه الله في كتابه حين وصف المؤمنين الذين أخرج

هؤلاء الأعراب منهم، فقال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾[الحجرات]، وكما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾[الأنفال].

وبهذا الإيمان تحصل للعبد النجاة من عذاب الله في الآخرة، وفيه يتفاوت أهل الإيمان؛ تكليفًا وعملًا، فهو يزيد وينقص، فكل مؤمن فهو مسلم قطعًا، والإيمان ضده الكفر الظاهر من الأقوال أو الأفعال أو التروك، وكذلك ضده النفاق الباطن.

ويوضح ذلك أنه لابد في الإيمان من أصلين:

الأول: التصديق بالحق، وهذا أصل القول.

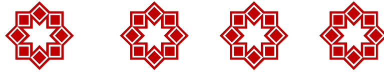
الثاني: المحبة للحق، وهذا أصل العمل.

فإذا قام بالقلب التصديق بالحق والمحبة له صلُح القلب، فلزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه ودليله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضًا تأثير على ما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، ولكن القلب هو الأصل والبدن فرع له،

كما قال النبي ﷺ: «**أَلاَ وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهِيَ القَلْبُ**»[متفق عليه].

فإذا عرف ذلك، فاسم «الإيمان» تارة يطلق على ما في القلب من التصديق بالحق والمحبة له، كما في حديث جبريل، وتكون الأقوال والأعمال الظاهرة لوازمه وموجباته ودلائله، فتوجد بوجوده وتنتفي بانتفائه، فيقرن حينها اسم الإيمان بالإسلام تارة، وبالعمل الصالح تارة.

وإذا ذكر اسم الإيمان مفردًا غير مقرون بغيره، فيدخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة؛ ويطلق على ما في القلب والبدن إدخالًا لموجب الإيمان ومقتضاه في مسماه، كما في حديث شعب الإيمان.



الفصل الثالث:

تعريف الإيمان وحكاية الإجماع عليه وتكفير تارك العمل:

ومما تقدم جاء تعريف الإيمان المطلق بأنه (قول وعمل) وهذا هو المأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف وهو مذهب أهل السنة، وهذا التعريف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر كما في نصوص الكتاب والسنة؛ ولكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك، زاد بعضهم: (ونية)، وبعضهم يقول: (اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح) فجعل القول والعمل اسمًا لما يظهر فقط، فاحتاج أن يضم إلى ذلك (اعتقاد القلب) المتضمن لقول القلب وعمل القلب.

وهذه الزيادات في التعريف إنما هي تفسير مجمل، لأن القول المطلق والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان بدون قول القلب هو قول المنافقين، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح]، وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب، هو من أعمال المنافقين التي لا يقبلها الله عَزَّوَجَلَّ؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ١٤٢﴾ فهم يقومون إلى

الصلاة ظاهرًا، وأمّا الذي في قلوبهم فلكي يراهم الناس، ولذلك زاد آخرون في التعريف فقالوا: (قولٌ وعمل ونية واتباع السنة) وهذا حق أيضًا، ففيه إخراج للبدعة من الإيمان، لكن السلف قالوا: (قولٌ وعمل) ليبينوا اشتماله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال.

يقول الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص لا شك أن ذلك كما وصفنا، وإنما عقلنا هذا بالروايات الصحيحة والآثار العامة المحكمة، وآحاد أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين، وكذلك من بعد التابعين من أهل العلم -على شيء واحد لا يختلفون فيه، وكذلك في عهد الأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالعراق، ومالك بن أنس بالحجاز، ومعمر باليمن، على ما فسرنا وبينا، أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص) [(١)].

ويقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وجدنا الكتاب والسنة يصدقان الطائفة التي جعلت الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا -إلى أن قال- والمصدق لهذا جهاد أبي بكر الصديق بالمهاجرين والأنصار على منع العرب الزكاة، كجهاد رسول الله ﷺ أهل الشرك سواء، لا فرق بينهما في سفك الدماء وسبي الذرية

(١) الإيمان لابن تيمية (ص٢٩٢-٢٩٣).

واغتنام المال، فإنما كانوا مانعين لها غير جاحدين بها)[(١)].

وهذا الإجماع على هذا التعريف قد حكاه أيضًا الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: (وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم، يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر)[(٢)]. إذًا من ترك العمل - وهو ما ذكر في حديث الإسلام والإيمان من فرائض الدين وهي الأربع: «الصلاة والزكاة والصيام والحج» فلا يصح إيمانه الظاهر والباطن.

وكذلك جاءت الرواية عن السلف في تكفير تارك العمل، ردًا على المرجئة، قال الإمام سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المرجئة سموا ترك الفرائض ذنبًا بمنزلة ركوب المحارم، وليسا سواء، لأن ركوب المحارم متعمدًا من غير استحلال معصية، وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر هو كفر، وبيان ذلك في أمر آدم وإبليس، وعلماء اليهود الذين أقروا بنعت النبي ﷺ، ولم يعملوا بشرائعه)[(٣)].

وقال الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (غَلَت المرجئة حتى

---

(١) الإيمان لأبي عبيد (ص ١٠-١٢).

(٢) الإيمان لابن تيمية (ص٢٩٢)، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٥/٨٨٦).

(٣) السنة لعبد الله بن أحمد (١/٣٤٧)، وفتح الباري لابن رجب (١/٢٣)، وجامع العلوم والحكم (١/١٤٨).

صار من قولهم، أن قومًا يقولون: «من ترك الصلوات المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحج وعامة الفرائض، من غير جحود لها لا نكفره، يرجى أمره إلى الله بعد، إذ هو مقر»، فهؤلاء الذين لا شك فيهم) يعني أنهم مرجئة [(١)].

وقال: (ثم هم أصناف؛ [يعني: بعد اتفاقهم على عدم كفر من ترك الفرائض] منهم من يقول: نحن مؤمنون البتّة ولا نقول: عند الله، ويرون الإيمان قولًا وعملًا. وهؤلاء أمثلهم)[(٢)].

قلت: هؤلاء هم المعاصرون لنا اليوم ممن يزعم أنه على مذهب السلف!!

ثم قال: (وفرقةٌ يقولون: الإيمان قول وتصديقه العمل، وليس العمل من الإيمان؛ ولكن العمل فريضة، والإيمان هو القول، ويقولون: حسناتنا متقبلة ونحن مؤمنون عند الله، وإيماننا وإيمان جبريل واحد)[(١)].

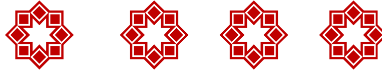
وقال الإمام الحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أخبرت أن ناسًا يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج، ولم يفعل من ذلك شيئًا حتى يموت، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحدًا،

(١) فتح الباري لابن رجب (١/٢٣).والسنة لحرب (ص ٩٢).

(٢) السنة لحرب الكرماني (ص٩٣).

فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وفعل المسلمين)، ولما بلغ الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما نقل إلى الحميدي من كلام المرجئة، قال: (من قال هذا فقد كفر بالله، ورد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به) [(١)].

ولهذا قال الإمام الحميدي في آخر مسنده في رسالته أصول السنة: (السنة عندنا؛ أن الإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص، ولا ينفع قولٌ إلا بعمل ولا عملٌ وقولٌ إلا بنية، ولا قولٌ ولا عملٌ بنية إلا بسنة) إلى أن قال: (وأن لا يقول كما قالت الخوارج: «من أصاب كبيرة فقد كفر»، ولا نكفر بشيء من الذنوب، إنما الكفر في ترك الخمس التي قال رسول الله ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ؛...» فأما ثلاثٌ منها فلا يناظر تاركها: من لم يتشهد ولم يصل ولم يصم؛ لأنه لا يؤخر من هذه شيءٌ عن وقته، ولا يجزئ من قضاه بعد تفريطه فيه عامدًا عن وقته) [(٢)].



(١) السنة للخلال (٣/٥٨٦) وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٥/٨٨٧).

(٢) مسند الحميدي (٢/٣٦١-٣٥٧).

الفصل الرابع:

شبهة المرجئة الذين لم يُكفّروا بترك العمل الظاهر والرد عليها:

إن الذين لم يكفروا بترك العمل الظاهر، إنما نظروا إلى أصل الإيمان ولم ينظروا إلى موجباته ومقتضياته ولوازمه، فأخرجوا العمل الظاهر عن كونه ركنًا في الإيمان، وهذا خطأ بيّن لأن العمل الظاهر لازم للعمل الباطن ولا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة البدن، فإن العمل تحقيق لإيمان القلب وتصديق له، ولهذا قال طائفة من العلماء: (الإيمان كله تصديق، فالقلب يصدق ما جاءت به الرسل، واللسان يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول)، ومن هذا قوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ [الصافات]، فإن إبراهيم عليه السلام كان معتقدًا صدق رؤياه من حين رآها، فرؤيا الأنبياء وحي، وإنما جعله الله مصدقًا لها بعد أن فعل ما أمر به فيها، وكذلك قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**الْعَيْنَان تَزْنِيَان، وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ**... [إلى أن قال:] **وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ، أَوْ يُكَذِّبُهُ**»، فجعل التصديق والتكذيب في الفعل.

وكما قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال)[(١)].

وقوله: (ليس الإيمان بالتمني) يعني: الكلام، وقوله: (بالتحلي) يعني: أن يصير حلية ظاهرة له من غير حقيقة في قلبه، ومعنى ذلك: أن الإيمان ليس هو ما يظهر من القول، ولا من الحلية الظاهرة، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال، فالعمل يصدق أن في القلب إيمانًا، فإذا لم يكن عمل، كذب أن في قلبه إيمانًا، لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، ولهذا يقول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الإيمان لا يكون إلا بعمل)[(٢)].

فالإيمان عند أهل السنة يزيد وينقص وذلك لوجوه:

أحدها: الإجمال والتفصيل فيما أمروا به.

الثاني: الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم.

الثالث: أن العلم والتصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد من الشك والريب.

الرابع: أن التصديق المستلزم للمحبة وعمل القلب، هو المعتبر في

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١١/٢٢) ح(١٠٤٠٠).

(٢) السنة للخلال (١/٥٦٦).

الشرع.

الخامس: أن أعمال القلوب والجوارح؛ تتفاوت تفاوتًا عظيمًا، ويتفاضل الناس بها.

السادس: أن الذاكر لما أمر الله به بقلبه واستحضاره لذلك بحيث لا يكون غافلًا عنه: أكمل ممن صدق به وغفل عنه.

السابع: يكون عند بعض المؤمنين كثيرٌ من التفصيلات التي ينكرونها؛ لجهلهم أنها مما جاء به الرسول، فيكون ذلك نقصًا عمن ليس كذلك، فمن علم وعمل أكمل ممن أخطأ ذلك، ومن علم الصواب بعد الخطأ وعمل به؛ أكمل ممن لم يكن كذلك.

ويتبين غلط المرجئة من وجوه:

أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص، وليس الأمر كذلك، فإن الملائكة أوجب الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على الثقلين، وأوجب على الأنبياء ما لم يوجبه على غيرهم، وكذلك أتباع الأنبياء المتقدمين أوجب الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على أمة محمد، وأوجب على أمة محمد من الإيمان ما لم يوجبه على غيرهم، والإيمان الذي كان يجب قبل نزول جميع القرآن، ليس هو مثل الإيمان الذي يجب بعد نزول جميع

القرآن، والإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به الرسول مفصلًا ليس مثل الإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به مجملًا، فإنه لابد في الإيمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر، فمن مات عقب ذلك لم يجب عليه من الإيمان غير ذلك، وأيضًا لا يجب على كل واحدٍ من العامة أن يعرف كل ما أمر به الرسول وكل ما نهى عنه وكل ما أخبر به، إنما عليه أن يعرف ما يجب عليه هو بعينه وما يحرم عليه، فمن لا مال له لا يجب عليه أن يعرف أمره المفصل في الزكاة، ومن لا استطاعة له على الحج ليس عليه أن يعرف أمره المفصل في المناسك، ومن لم يتزوج ليس عليه أن يعرف ما وجب للزوجة، فصار يجب من الإيمان تصديقًا وعملًا على أشخاص ما لا يجب على آخرين.

الوجه الثاني من غلطهم: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون صحيحًا بدون العمل الذي في القلب، كمحبة الله وخشيته ورجائه والتوكل عليه والشوق إلى لقائه. وبدون العمل الظاهر، كالصلاة والزكاة والصوم والحج. فظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمنًا بقلبه، وهو مع هذا يسب الله ورسوله ويعادي الله ورسوله، ويعادي أولياء الله، ويوالي أعداء الله، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، ولا يصلي ولا يزكي ولا يصوم رمضان ولا يحج البيت، قالوا: وهذه كلها

معاصٍ لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعل هذا ويترك الفرائض، وهو في الباطن عند الله مؤمن، وإنما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار، لأن هذه الأعمال والأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر**!!**

فإذا أُورِد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر من قول ظاهر أو عمل ظاهر، وأنه معذب في الآخرة. قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه**!!**.

وهذا هو **الوجه الثالث** الذي غلطوا فيه: فالكفر عندهم شيء واحد، وهو الجهل أو تكذيب القلب، والإيمان شيء واحد وهو العلم أو تصديق القلب.

وقد كفّر السلف – كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيد القاسم بن سلام وغيرهم – من يقول بهذا القول، فهؤلاء الغلاة من المرجئة خالفوا بهذا القول؛ الشرع والعقل والحس، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة، فإبليس كافر بنص القرآن، وإنما كفره باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم، لا لكونه كذب خبرًا، وكذلك فرعون وقومه، قال الله فيهم: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل: ١٤]، وقال موسى عليه السلام وهو الصادق المصدوق، ردًا على فرعون: ﴿ قَالَ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، فدل على أن

فرعون كان عالمًا بأن الله أنزل الآيات التسع، ولكنه من أكبر خلق الله عنادًا وبغيًا، لفساد إرادته وقصده لا لعدم علمه، وكذلك اليهود الذين قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وكذلك الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام]، بل إن أبا طالب وغيره كانوا يحبون النبي ﷺ، ويحبون علو كلمته، وليس عندهم حسد له، وكانوا يعلمون صدقه، ولكن كانوا يعلمون أن في متابعته فراق دين آبائهم وذم قريش لهم، فما احتملت نفوسهم ترك تلك العادة واحتمال هذا الذم، فلم يتركوا الإيمان لعدم التصديق والعلم في قلوبهم بل لهوى النفس واستحباب الحياة الدنيا على الآخرة.

ثم إنه من المعلوم من الدين بالضرورة، أن كل من تكلم بكلمات الكفر مختارًا غير مكره، فهو كافر باطنًا وظاهرًا، فقد ذكر الله كلمات الكفار في القرآن وحكم بكفرهم واستحقاقهم الوعيد بها، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢] وغير ذلك من الآيات.

❖ بل قد أخبر الله بكفر من تكلم بالكفر من غير اعتقاد للكفر، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾.

❖ فهؤلاء كفروا بعد إيمانهم مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر من غير اعتقاد له، بل كنا نخوض ونلعب، فهم بقولهم الكفر كفروا ظاهرًا وباطنًا، سواء كانوا يعتقدون أن ذلك محرم، أو كانوا مستحلين له، أو كانوا ذاهلين عن اعتقادهم، وسواء كانوا مازحين أو جادين.

❖ فمن قال بأن كفر المستهزئ والسابّ لله أو رسوله إنما هو لاستحلاله الاستهزاء والسب، فهذه زلة منكرة وهفوة عظيمة، وذلك من وجوه:

الأول: أن اعتقاد حل السب كفر، سواء اقترن به وجود السب أم لم يقترن به، إذًا فلا أثر للسب في الكفر وجودًا وعدمًا، وإنما المؤثر هو اعتقاد الحل!!.

الوجه الثاني: أنه إن كان كل من سب أو استهزأ فهو مستحل لا محالة وذلك لمجرد الفعل أو القول، لزم من ذلك أنه لا فرق بين سب

النبي ﷺ وبين قذف المؤمنين أو غيبتهم، وغير ذلك من الأقوال التي عُلم أن الله حرمها، فكل من فعل شيئًا من ذلك فهو مستحل لا محالة وذلك لمجرد الفعل أو القول!! وهذا باطل بالكتاب والسنة والإجماع.

الوجه الثالث: أنه إذا كان الكفر هو اعتقاد الحل فليس في السب أو الاستهزاء ما يدل على أن السابّ والمستهزئ مستحل، فيجب أن لا يكفر، لا سيما إذا قال: أنا أعتقد أن هذا حرام، وإنما تكلمت غيظًا وسفهًا أو عبثًا ولعبًا، كما قال المنافقون: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾!!.

❖ **فإن قيل**: لا يكونون كفارًا!!

فهو خلاف نصِّ القرآن.

❖ **وإن قيل**: يكونون كفارًا

فهو تكفير بغير موجب؛ إذا لم يجعلوا نفس السب والاستهزاء الظاهر كفرًا.

❖ **فإن قيل**: نحن لا نصدقه في دعواه عدم الاستحلال.

قيل: هذا لا يستقيم، فإن التكفير لا يكون بأمر محتمل، فإذا كان يقول: أنا أعتقد أن ذلك ذنب ومعصية، وأنا أفعله، فكيف يكفر إن لم يكن ذلك كفرًا وإن لم يعتقد؟!

ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ ولم يقل: قد كذبتم في قولكم: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ فلم يكذبهم في هذا العذر كما كذبهم في سائر ما أظهروه من الأقوال والأعمال كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ ۝١﴾[المنافقون] وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١٤٢﴾[النساء] التي هي لهم عذر يوجب براءتهم من الكفر لو كانوا صادقين، بل تبين أنهم كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللعب.

ولم يعذر الله أحدًا وقع في الكفر إلا من أكره مع كون قلبه مطمئنًا بالإيمان، قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ۝١٠٧﴾[النحل].

والآية تدل على أنه لا يعذر من المكرهين على الكفر أحد إلا من كان قلبه مطمئنًا بالإيمان، وأما إن أكره على قول الكفر أو فعله ثم انشرح صدره لذلك فقد كفر، والدلالة على هذا في الآية

من وجهين:

الأول: قوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ فإنه تعالى لم يستثن إلا المكره، ومعلوم أن الإنسان لا يكره إلا على الفعل أو الكلام فقط، وأما عقيدة القلب فلا يكره أحد عليها، ولذلك جاء الشرط في بقاء هذا المكره على الإسلام بعد تكلمه بالكفر؛ بأن يكون قلبه مطمئنًا بالإيمان، فإن فقد الشرط وانشرح صدره بالكفر بعد أن أكره، فقد كفر بالله وخرج من الملة، إلا أن شبهة الإكراه الظاهرة جعلته كفر نفاق في الباطن، ولم نؤمر أن ننقب عن بطنه فننظر ما في قلبه، فلنا الظاهر؛ وهو أنه مكره وأما في الآخرة فقال سبحانه: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرًا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٠٦﴾ فظهر بذلك أن من تكلم بالكفر وفعله من غير إكراه فقد شرح بالكفر صدرًا، وإلا ناقض أول الآية آخرها.

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾[النحل: ١٠٧] فبين سبحانه أن هذا الكفر والعذاب استحقوه بسبب أن لهم في ذلك حظًا من حظوظ الدنيا آثروه على الآخرة، فلم يكن هذا الكفر والعذاب بسبب الاعتقاد من تكذيب القلب أو جهله بالتوحيد، فإن الأصل الذي جعله الله

موجبًا للخسران، استحباب الدنيا على الآخرة؛ وهذا السبب قد يكون مع التصديق والعلم بأن الكفر يضر في الآخرة.

فإذا تكلم بكلمة الكفر اختيارًا من غير إكراه فقد شرح بها صدرًا، وخرج من ثبت إكراهه عن أن يكون بإظهار الكفر كافرًا، إلى رخصة الله تعالى والثبات على الإيمان ما دام أن قلبه مطمئن بالإيمان.

ومما يلحق بالإكراه والاضطرار في العذر ما يلي:

١- من كان قارئًا للكفر أو حاكيًا له في شهادة أو غيرها.

٢- من كان جاهلًا جهلًا يعذر به، كذاك الذي أمر بأن يحرق بعد موته وأن يذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، كما في الصحيحين، أو من لم تبلغهم الفرائض، ما دام أنهم باقون على التوحيد وعدم الشرك؛ فلم يعبدوا مع الله غيره: فإن وقع أحدهم في الشرك الأكبر فهو مشرك جاهل، ولكن لا يعاقب في الدنيا ولا في الآخرة إلا بعد إقامة الحجة عليه.

٣- من كان مخطئًا خطأ يعذر به، كمن أخطأ من شدة الفرح فقال: «اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ» أخطأ من شدة فرحه بدابته، أو أخطأ من شدة الغضب كمن ألقى المصحف ذهولًا عنه لغضبه، كما ألقى موسى الألواح التي كتبت التوراة فيها.

٤- من كان مأذونًا له شرعًا، كاستئذان محمد بن مسلمة النبي ﷺ عندما أراد الذهاب لقتل كعب بن الأشرف – أن يقول فيه، وهذا خاص في حياة النبي ﷺ فهو الذي يأذن في حقه.

فهذه الأحوال مما يقطع فيها أن قلوبهم مطمئنة بالإيمان، وأن فعلهم ليس استحبابًا منهم للدنيا على الآخرة، بل إن بعضهم فعل ما فعل لإرادته الآخرة، والله الهادي إلى سواء السبيل.

هذه نبذة أصلها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لخصتها وهذبتها؛ فزدت فيها ونقصت للتقريب والتوضيح والبيان سائلًا الله أن ينفعني بها وإخواني المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

تَمَّت الرِّسَالَةُ بِحَمدِ اللهِ وَفَضْلِهِ وَمَنِّه وكَرَمِهِ.

